رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

اليوم مع المدى

العدد (2151) السنة الثامنة - الأحد (5) حزيران 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

قريباً
في المكتبات

مجلة
نرجس (34)

طالباني: الخلافات السياسية تقف وراء خروق الأمن

المالكي يهدد بحكومة الأغلبية.. والعراقية: سئمنا المماطلة

□ بغداد/ داود العلي

هدد رئيس الوزراء، صراحة، أمس السبت بتشكيل حكومة أغلبية، فيما رجح ذلك إلى فشل الشراكة.

وكان المالكي يتحدث في حفل تأبيني أقامه المجلس الإسلامي الأعلى لتأبين محمد باقر الحكيم، وأمام شخصيات حكومية وسياسية رفيعة من بينها الرئيس جلال طالباني.

وقال المالكي في خطابه: "لتكن الأغلبية هذه سنة الحياة". وتابع: "كنا نعتقد أن العملية السياسية مستقرة وتحتاج إلى تحقيق الأمن فقط"، لكن الأمن وما يحصل فيه نتيجة حتمية للخلل في استقرار العملية السياسية وتأخر الخدمات أيضا خلل في استقرار العملية السياسية".

وأشار رئيس الوزراء إلى أن "الشراكة مفهوم جميل ولكن إذا لم يكن يتحقق، فلتكن الغالبية تتولى وتتحمل المسؤولية.

من ناحيته، اعتبر رئيس الجمهورية جلال طالباني أن الصراعات السياسية تعد عاملا أساسيا في حدوث الخروق الأمنية.

وقال طالباني إن "من حق الشعب العراقي أن يلومنا في التقصير بتوفير الخدمات كالكهرباء والصحة والبلدية"، مضيفا أن "المعالجات قد تكون ناقصة، إلا أن حل هذه المسائل يقضي بإيجاد الخطط المناسبة لها".

وتعليقا على حديث المالكي، نفى ائتلاف العراقية العمل لإسقاط الحكومة، مؤكداً أن كل ما يطلبه هو تنفيذ اتفاقات أربيل وبعكسه فان عمل الحكومة سيكون من دون فاعلية.

ونقلت مصادر موثوقة عن مقربين من علاوي أن العراقية سئمت من أسلوب المماطلة والتأجيل الذي تمارسه بعض الكتل السياسية لعدم تنفيذ اتفاقات أربيل، مشيرة إلى أن ذلك سينعكس على الحكومة وفعاليتها وأدائها.

وأشارت إلى أن "العراقية لا تأتي بمطالب من السماء وإنما هي مطالب وقعت عليها الكتل السياسية بالموافقة على تنفيذها لكن بعد مرور الوقت تبين لنا عدم نية بعض الأطراف الموقعة على الاتفاقات في تنفيذها وهو ما يثير القلق لدينا من جدية تطبيق مفهوم الشراكة الوطنية".

سكة حديد أردنية توصل العراق بالبحر الأحمر

□ متابعة/ المدى

قال وزير النقل الأردني مهند القضاة إن الأردن تأمل تطوير مذكرة التفاهم التي وقعها مع العراق مؤخرا لربط البلدين بخط سكة حديد إلى اتفاقية خلال الفترة القصيرة المقبلة لضمان أن يؤتي هذا المشروع ثماره في المواعيد المناسبة.

وأوضح الوزير أن العراق سيكون له منفذ على البحر الأحمر ذو كفاءة عالية، ما ينعكس على تجارته العالمية، ومع شمال إفريقيا، بالذات مصر.

وكان الأردن والعراق وقعا في أواخر أيار الماضي مذكرة تفاهم تمهيدا لإنجاز مشروع ربط البلدين بخط سكك حديدية تربط بين العاصمة العراقية بغداد ومحافظة العقبة الأردنية بطول ١١٥٠ كلم لتسيير قطارات بسرعة تصل إلى ١٤٠ كلم في الساعة. ويهدف المشروع إلى تسهيل ورفع كفاءة وسلامة النقل الآمن بما يسهم في زيادة حركة الركاب والتجارة البينية وتجارة الترانزيت.

واعتبر الوزير القضاة أن النقل بالسكك الحديدية أسرع وأقل تكلفة وأكثر أمنا. مشيرا إلى أنه خيار استراتيجي مهم للعراق والأردن من خلال صناعة النقل، الذي سيزيد من حركة البضائع وخاصة المصدرة إلى العراق ودول المشرق العربي، مضيفا أن هذه العملية ستوفر عوائد عالية للأردن.

■ الجزر العشوائي يهدد الثروة الحيوانية في العراق بالانقراض.. (أرشيف)

خياران للدفاع: العبيدي أو الدليمي

□ بغداد/ المدى

قال رئيس الوزراء نوري المالكي إن خيارين تبقيا لائتلاف العراقية بخصوص مرشح وزارة الدفاع.

وان الخيار الأول يتمثل بالقبول بمرشحها السابق والذي قبلناه وهو الدكتور خالد العبيدي إذ نحن على استعداد لإعادة ترشيحه، والثاني هو مرشحنا الذي قدمناه وهو سعدون الدليمي. بحسب ما نقلته وكالة أين.

وأضاف المالكي أن "هذين الخيارين هما من يحلان المشكلة، هذا إذا كانت النية صادقة في الانتهاء من هذا الملف".

وبشأن الاتهامات الموجهة إليه بأنه يريد وزراء أمنيين طيّعين له قال المالكي "نحن لا نريد أن يكون المرشح طيعا ولكننا لا نسمح بان يكون المرشح ضعيفا أو حزبيا أو لديه اتصال بالميليشيات أو البعث، إذ أن هذه المواصفات هي التي تعقد ملف المرشحين للوزارات الأمنية".

الشبان الأربعة يخرجون بالكفالة!

□ بغداد/ المدى

كشفت عمليات بغداد أمس السبت إن المعتقلين الشبان الأربعة سيخرجون بكفالة ضامنة، فيما قالت مصادر صحفية إن إطلاق سراحهم سيتم اليوم الأحد.

يأتي ذلك في وقت تخشى منظمات مدنية أن تكون هذه التصريحات بداعي المماطلة.

وأكدت قيادة عمليات بغداد أن اعتقال أربعة أشخاص من منظمي التظاهرات ليس على خلفية قيامهم بتنظيم التظاهرات وإنما وفقا لقانون العقوبات، مشيرة إلى أن الجهات القضائية في طريقها إلى إطلاق سراحهم بكفالة ضامنة.

وقال بيان صادر عن قيادة عمليات بغداد إن "قضية اعتقال أربعة أشخاص من منظمي التظاهرات ليست على خلفية قيامهم بتنظيم التظاهرات، وإنما كانت وفق المادة ٢٨٩ من قانون العقوبات النافذ"، مؤكدا أن "الجهات القضائية في طريقها إلى إطلاق سراحهم بكفالة ضامنة، ولهم الحرية في ممارسة حياتهم والتظاهر وفق القانون دون أي شروط".

وكانت قيادة عمليات بغداد قد نفت على لسان المتحدث الرسمي باسمها اللواء قاسم عطا، في ٣١ أيار الماضي، اعتقال أربعة من منظمي تظاهرة الجمعة في ساحة التحرير وسط بغداد، مشيرة إلى أنهم ضبطوا حاملين هويات مزورة.

دولة القانون: تدخل مجلس الأمن بالانسحاب مستحيل

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

أكد ائتلاف دولة القانون عدم حاجة العراق لاستصدار قرار دولي يخرج القوات الاميركية بعد انتهاء مدة الاتفاقية الأمنية.

ويرى القيادي في ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببقاء القوات الاميركية من رحيلها متعلق بعدة عوامل.

وكانت كتلة الأحرار قد كشفت وعبر نائبها خالد الجياشي أمس عن تحركات سياسية على مستوى دولي لإصدار قرار من الأمم المتحدة يجبر القوات الاميركية على الرحيل نهاية العام الحالي.

وأضاف الجياشي في تصريحات صحفية "أن التيار الصدري لديه تحركات برلمانية لجمع التواقيع، وتقديم طلب لرئاسة البرلمان لأجل الحصول على تصويت مجلس النواب يرفض من خلاله بقاء القوات الاميركية، والتزامها بالاتفاقية".

ويفسر القيادي في دولة القانون تصريحات النائب الصدري بأنها تنطوي على بعد سياسي، معربا عن اعتقاده في ألا يكون موقف الكتلة مرتبط بتصريحات الجياشي التي تعبر عن وجهة نظره الشخصية.

وأكد الحساني في اتصال هاتفي مع "المدى" أن مثل هذا القرار بحاجة إلى دراسة مستفيضة، متسائلا في الوقت نفسه "لماذا نذهب إلى الطرق الطويلة والمعقدة مع وجود اتفاقية للبقاء؟"

ويرى ائتلاف دولة القانون، عدم إمكانية أية كتلة سياسية مخاطبة منظمة الأمم المتحدة بعيدا عن الحكومة، ويقول الحساني "إن مخاطبة الأمم المتحدة في استصدار مثل هكذا قرار تكون من خلال وزارة الخارجية وبصورة حصرية بعد تأييد مجلس النواب عليه".

بدوره شدد النائب عن تيار الأحرار جواد الجبوري على أن تياره يستخدم جميع وسائل الضغط من اجل تحقيق ما وصفه بـ "المطلب الوطني" برحيل القوات الاميركية من العراق نهاية العام الحالي.

الافتتاحية

مئة يوم من الإذلال (٤)
البديل السياسي للحل الأمني..

■ بقلم / فخري كريم

تحاول القيادات السياسية الحاكمة أن تدور حول نفسها وتميّع المضامين الجوهرية للأزمة التي تعصف بالوضع السياسي الراهن، كما لو أنها لا تعرف الحقائق التي تشكل مصدر قلق المواطنين وتنمي في أوساطهم اليأس من احتمال معالجة جذرية لأسبابها، ممّا يسد باب الأمل في وجوههم. فالمئة يوم الأولى تشرف على نهايتها والأوضاع الحياتية والمعيشية للعراقيين تزداد سوءاً وتدهوراً، فلا الكهرباء ولا الخدمات بكل تفاصيلها ولا البطاقة التموينية أو الإعانات التقاعدية لكبار السن والأرامل وعوائل الشهداء وجدت لها حلولاً، أو وضعت لها مسارات تُمَكّن من معالجتها في الأمد المنظور. وتتصاعد معدلات التضخم وغلاء الأسعار والمعيشة لتفتك بالأمن الاجتماعي لشرائح تزداد إملاقاً وعوزاً، وتتوسع أفقياً لتضم وافدين جدداً ممن همَّشتهم البطالة والنكبات الاجتماعية والهجرات القسرية التي لم تتراجع بالوتائر المطلوبة نتيجة استمرار تدهور الأوضاع الأمنية وفقدان أسباب العيش.

وفي حين يتطلع هؤلاء المواطنون إلى مؤشرات عملية من الحكومة لمعالجة سلة المشاكل التي يواجهونها، أو على الأقل البدء بتفكيكها، فان آمالهم تتراجع مع ما يتابعونه من توتر وتشابك بالألسن بين قيادات الكتل البرلمانية حول استحقاقات كل طرف من المناصب والصلاحيات وما يرافق هذا التراشق الكلامي من تهديدات بنسف التوافق الحكومي والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة، وغير ذلك من الدعوات والحلول التي لا يجمعها جامع مع ما تشكو وتعاني منه الأوساط الشعبية المشغولة بأسباب معاشها وامن أبنائها.

إن الأمل بالانفراج القريب يتلاشى مع قرب "قيامة الحكومة" بانتهاء وعد المئة يوم في السابع من الشهر الجاري، وعدم ظهور ما يبدد الشكوك بالمساعي الحكومية وجديتها بتنفيذ التزاماتها. بل أن ما يجري في الواقع العملي يعكس لا مبالاة بهذه الالتزامات ونكوص عنها وتوجه نحو إنتاج المزيد من الأزمات السياسية ووضعها في مواجهة الحركة الجماهيرية وترويعها بالنتائج التي يمكن أن تتولد عنها وتفاقم من أوضاعها المتدهورة أصلاً. وهذا ما يرسمه مشهد الصراع حول الحصص والمناصب بين العراقية ودولة القانون وقطبيهما المتنافسين، المالكي وعلاوي. لقد كان من المتوقع أن تبادر الأطراف المتصارعة، إلى عقد اجتماع عاجل حول طاولة مستديرة للبحث في وضع خارطة طريق من شأنها تنفيذ الالتزامات الحكومية في وعد المئة يوم، والشروع بتنفيذ ما يستوجبه ذلك بتضافر جهودها معاً، وتجميد خلافاتها الثانوية مؤقتاً، وهي محصورة في تفاصيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، رغم الرتوش التي يراد من إيرادها، إضفاء طابع مصيري على السجال بين الطرفين، وإزاحة الالتباس الذي يعلق بأذهان المتابعين حول مضمونها الفئوي "الشخصي" الذي لن يؤثر تجميده أو تأجيله ولو بأي قدر كان على المسار الوطني، ولا يمهد الأخذ بشروط تحقيقه لوضع نهاية للازمات والإشكالات البنيوية، التي يُخشى من تسبُبِها بالمزيد من تفاقم الأزمة وارتباك الحياة السياسية.

لقد اتضح من إصرار الحكومة على استمرار تعاملها الفظ، غير الدستوري مع متظاهري ساحة التحرير، بالشكل الذي جرى التعبير عنه في اعتقال الشبان الأربعة من نشطائها، ودخول عنصر غير شرعي في الاعتقالات والمضايقات للمتظاهرين، سواء عبر استخدام سيارات الإسعاف أو كمائن "السيارات الأمنية المضللة" في الأزقة والشوارع الفرعية التي تقود إلى ساحة التحرير، وأخيراً عبر ما قيل انه قرارٌ لرئيس الوزراء بمنع التظاهرات في الساحة، لقد ظهر من ذلك كله أن الحكومة عازمة على مواجهة المطالب السلمية المشروعة بتدابير وحلول أمنية، وهو ما يؤكد عجزها وقصورها عن إدارة الدولة وفقاً للاعتبارات التي يفرضها الدستور والالتزامات التي توجبها السياقات الديمقراطية المنصوصة فيه. وهذه الاعتبارات والالتزامات تتطلب من الحكومة، على العكس مما تقوم به، وضع جميع الأطراف أمام مسؤولياتها الوطنية والانخراط في برنامج وطني تطرحه بالاستناد إلى المطالب والأولويات الملحة، وتحديد الخطوات الملموسة لتنفيذها، ونشرها في جميع وسائل الإعلام والدعوة إلى المساهمة في تدقيقها وإغنائها والمشاركة في تفعيلها. ويتطلب إضفاء المصداقية على هذه الخطوات الحكومية، وضع الحقيقة بالأرقام والمؤشرات عن الإمكانية الفعلية لتطبيق التوجهات المرسومة، وما يمكن أن يعيق أو يسهل تنفيذ التزاماتها. إن هذا التوجه الوطني يمكن أن يكتسب الجدية والفعالية والشفافية المطلوبة عبر مساهمة جميع القوى والأطراف السياسية والمدنية، سواء، أكانوا المشاركين في التشكيلة الحكومية أم الأحزاب والقوى التي حُرمت من المشاركة، بسبب القانون الانتخابي الغادر والاصطفافات الطائفية والفئوية الضيقة، بالإضافة لمشاركة نشيطة من قوى المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والتجمعات الديمقراطية الأخرى.

أما ما يبدو سلوكاً مقرراً من أوساط حكومية في اعتماد المواجهة الأمنية للحركة الاحتجاجية السلمية ونزوعها إلى الانفراد في اتخاذ القرار وفقاً لهذا التوجه المخل، فانه محكومٌ بالفشل الأكيد. فالاعتبارات الأمنية والعسكرية كما تؤكد الحياة والتاريخ البعيد والقريب تعكس وهماً يغدر بصاحبه، ولا يديم حكماً أو حاكماً.

ولنا في تجارب البلدان العربية، ومصائرها برهان على حكمة الشعوب وإرادتها المقررة.